تعثر المصارف الاهلية

و ضمان ودائع العملاء

أ. م . د . سماح حسين الركابي
كلية القانون- جامعة بابل
Samah_al_rekabi@yahoo.com
M: 07804177470

ملخص بحث

على الرغم من اهمية الجهاز المصرفي في توفير التسهيلات الائتمانية للعملاء و المحافظة على اموالهم كودائع و دوره المهم في الاستثمار، الا ان هذا الجهاز قد يكون واحداً من اهم اسباب تراجع الاقتصاد في أي دولة في حالة تعرضه الى ازمات قد تؤدي به الى توقفه عن اداء دوره و التزاماته تجاه عملائه ، ومن نتائج هذه الازمات ان يتخذ المصرف موضع المصرف المتعثر، و بالتالي سيولد هذا الامر فقدان الثقة بهذا الجهاز المهم و بالتالي الاحجام عن ايداع مدخراتهم لدى المصارف بسبب خشيتهم من تعثر المصرف وعدم قدرته على رد ودائعهم عند الطلب او في الوقت المتفق عليه في عقد الايداع ، الامر الذي سيجعل المدخرات في ايادي اصحابها ويسبب تلكؤ استثمارها فيما لو تم ايداعها في المصرف.

والعراق الذي شهد تأسيس العديد من المصارف الحكومية و الاهلية بترخيص من البنك المركزي ، نجد ان مالكي الودائع يكونون اكثر اقبالا على المصارف الحكومية دون الاهلية بعد ان شهدت الاخيرة في السنوات الاخيرة حالة من فقدان الثقة بسبب اخلالها بالتزاماتها تجاه عملائها المودعين مما ادى الى تراجع الجهاز المصرفي الاهلية ، والذي كان يفترض به ان يكون مسانداً للجهاز المركزي الحكومي للعمل على توفير متطلبات العملاء.

و عليه فقد حاولت التشريعات المصرفية ايجاد حلولاً علاجية لحالة تعثر المصارف و منها الاهلية ، وذلك من خلال تأسيس شركة مهمتها ان تضمن ودائع العملاء عند تعثر المصارف ومنها المصارف الاهلية و فقدانها القدرة على رد ودائع عملائها، كوسيلة حماية لصغار المودعين من جهة و من اجل تشجيعهم على الايداع في المصارف الاهلية.

وعليه حاولنا في هذا البحث التعرض الى التعثر في المصارف الاهلية ، من اجل بيان المقصود به و الوقوف على اسبابه ، لكننا ارتأينا بداية ً التعرض الى المصارف الاهلية من حيث متطلبات تأسيسها على وفق التشريعات العراقية ، وبعد ذلك لابد من التعرض معالجة التعثر بتأسيس شركة لضمان الودائع المصرفية.